

تقرير لجنة المراجعة السنوي للجمعية العامة لشركة (رتال للتطوير العمراني)

عن العام 2022م

يسر لجنة المراجعة بشركة رتال للتطوير العمراني أن تقدم لمساهميها الكرام التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وهو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بها. وتتمثل أهداف لجنة المراجعة في مراقبة أعمال الشركة فيما يخص البيئة الرقابية والمسائل المالية من حيث التقارير المالية للشركة و أعمال المراجعة والتدقيق والالتزام ، وتقديم أي توصيات للمجلس بصفة منتظمة بما من شأنه تعزيز الإجراءات الرقابية ودورات الأعمال ذات الصلة وتطويرها بما يمكن أن يدعم الشركة في تحقيق أهدافها ويحمي مصالح المساهمين.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة :

تقوم لجنة المراجعة باختصاصاتها ومهامها وفقاً للائحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة للشركة والتي تتوافق مع المتطلبات النظامية، وتمارس اللجنة مهامها في الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومناقشة تقاريرها واعتماد خطة عملها والتأكد من سلامة وفاعلية تطبيق نظم الرقابة الداخلية ودراسة التقارير المالية الربعية الأولية والسنوية المدققة، كما تقوم اللجنة بدراسة السياسات المحاسبية المتبعة لدى الشركة، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بالإضافة إلى التحقق من إنزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة، وفيما يلي تفصيلاً لما قامت به اللجنة في تلك المهام:

فيما يخص المراجعة الداخلية:

الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية والتي بدورها قامت بدراسة ومراجعة نُظم الرقابة الداخليّة لدورات الأعمال التي تمت مراجعتها وفقاً لخطة سنوية معتمدة مبنية على المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة وتسجيلها في سجل مخاطر مفضل، ومناقشة تقارير المراجعة الداخليّة الصادرة ومُتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها، والرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها، وتقديم الدعم المطلوب للإدارة من خلال اعتماد لائحة عمل المراجعة الداخلية والتي توصف بمهامها ونطاق عملها ومسؤولياتها وصلاحياتها وآلية عملها وتفاعلها مع الإدارات المختلفة في الشركة والتأكد من عدم وجود أي مقيدات أو معوقات يمكن لها أن تؤثر على سير أعمال المراجعة.

فيما يخص التقارير المالية:

دراسة القوائم الماليّة الأوليّة الربعية، والمراجعة السنويّة للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها، لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها وإبداء الرأي الفنيّ فيها، ودراسة أيّ مسائل مُهمّة أو غير مألوّفة تتضمّنّها التقارير الماليّة، والبحث بدقة في أيّ مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات والتحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير الماليّة، ودراسة السياسات المالية و المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

فيما يخص مراجع الحسابات:

التوصية للمجلس بترشيح مُراجع الحسابات وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم، ومدى فاعلية أعمال المراجعة مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة، ومُراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مريئتها حيال ذلك، والإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة، ودراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم الماليّة ومتابعة ما أُتخذ بشأنها.

فيما يخص ضمان الالتزام:

مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها، والتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة، ومُراجعة العقود والتعاملات المُقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة وتقديم مريئتها حيال ذلك إلى المجلس ورفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى المجلس، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها، والتأكد من التزام الشركة بتوفير الإطار العام المناسب والسياسات المناسبة التي تخص حوكمة الشركة وإدارة مخاطرها.

الرأي:

بناءً على ما قامت به لجنة المراجعة وما تم ذكره أعلاه من مهام ومسؤوليات قامت بها اللجنة خلال عام 2022م، فإنه لم يظهر وجود أوجه قصور أو ضعف جوهري في بيئة الرقابية الداخلية، أو وجود ملاحظات لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية لها ومتابعة تنفيذها بالشكل وفي الوقت المناسبين، مما يمكن اللجنة من إبداء رأيها بوجود توكيداً معقولاً عن كفاية وفعالية أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية للشركة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022م، مع العلم أنه لا يوجد أي نظام رقابة يمكن له التوكيد بشكل مطلق على كفاية وفعالية بيئة الرقابة الداخلية، مع التأكيد للإدارة على ضرورة التأكيد المستمر من مدى ملائمة سياسات واجراءات أعمال الشركة وتحديثها وفقاً لأي مستجدات على استراتيجيتها و خطة عملها وعملياتها والمخاطر الناشئة والمتغيرة حسب العوامل الداخلية أو الخارجية ذات الصلة بقطاع ونشاط الشركة.